Journal of Global Scientific Research in Social Sciences and Humanities
Vol.10, Issue 12/ pp. 4094-4110/ December 2025

Contents lists available at www.gsjpublications.com

Journal of Global Scientific Research in Social Sciences and Humanities

journal homepage: www.gsjpublications.com/jourgsr

Islamic Financing Formula for Listening to Industries Specializing in Financing Various Small Projects for Various Joint Activities

Salem Abdulwahed Salem Essadi

Department of Islamic Economics and Law, Istanbul Sabahattin Zaim Universitesi, Istanbul, Turkey

ARTICLE INFO

Received: 27 Aug 2025,
Revised: 15 Oct 2025,
Accepted: 7 Nov 2025,
Online: 25 Dec 2025

Keywords:
Islamic finance, Istisna', SMEs, Islamic banks, economic development.

ABSTRACT

This study aims to explore the effectiveness of the Istisna' contract as one of the Islamic financing instruments in supporting and financing small and medium enterprises (SMEs) within Islamic banking institutions. The importance of this research stems from the critical role SMEs play in economic and social development, as well as the challenges they face in accessing conventional financing due to its burdensome conditions. The study is based on a descriptive and inductive methodology, combining theoretical and field analysis of the application of the Istisna' model. The sample consisted of 100 employees working in the Islamic banking sector. Statistical tools such as frequencies, percentages, means, and standard deviations were used for data analysis. The findings revealed that Istisna' is a flexible and effective tool for financing productive projects, and it helps reduce financing risks compared to conventional financing methods. However, practical implementation faces several obstacles, including limited expertise, clients' difficulty in understanding the mechanism, and administrative complexities. The study recommends strengthening partnerships between Islamic banks and government agencies, improving legal frameworks, and expanding awareness of this financing model.

Corresponding author:
E-mail address: essadi.salem@std.izu.edu.tr
doi: 10.5281/jgsr.2025.18045614
2523-9376/© 2025 Global Scientific Journals - MZM Resources. All rights reserved.
This work is licensed under a Creative Commons Attribution Share Alike 4.0 International License.
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

صيغة التمويل الاسلامي بالإستصناع ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المصرفية الاسلامية

سالم عبدالواحد سالم الساعدي

قسم الاقتصاد الإسلامي والقانون، جامعة اسطنبول صباح الدين زعيم، اسطنبول، تركيا.

E-mail address: essadi.salem@std.izu.edu.tr

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى استطلاع مدى فعالية عقد الاستصناع كإحدى صيغ التمويل الإسلامي في مساندة وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن المؤسسات المصرفية الإسلامية. تنطلق أهمية البحث من مساهمة هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما تواجهه من صعوبات في الحصول على تمويل تقليدي بسبب شروطه المُجحفة. استندت الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي عبر تحليل نظري وميداني لتطبيق صيغة الاستصناع، كما تضمنت عينة الدراسة 100 موظف من العاملين في القطاع المصرفي الإسلامي. استُخدمت أدوات تحليل إحصائي مثل التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية. خلصت النتائج إلى أن عقد الاستصناع يُعتبر أداة مرنة وفعالة في تمويل المشاريع الإنتاجية، ويُساعد في تقليل المخاطر التمويلية بالمقارنة مع التمويل التقليدي. غير أن التطبيق العملي يواجه معوقات، منها ضعف الخبرات، وصعوبة فهم العملاء للصيغة، وتعقيدات إدارية. وأوصت الدراسة بتعزيز الشراكة بين المصارف الإسلامية والجهات الحكومية، وتطوير التشريعات، وتوسيع التوعية حول هذه الأداة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الاستصناع، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المصارف الإسلامية، التنمية الاقتصادية.

المقدمة

يعتبر تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز إنشائها من أبرز الركائز التي تدعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، خاصة الدول النامية. تُعد هذه المشاريع أساساً لرفع القدرة الإنتاجية من جهة، والمساهمة في مواجهة تحديات الفقر والبطالة من جهة أخرى. لذلك، أبدت العديد من الدول اهتماماً متزايداً بهذا القطاع، مقدمةً الدعم والمساندة بشتى الوسائل ووفقاً للموارد المتاحة.

تتضح أهمية هذه المشاريع في تنويع مصادر الإيرادات واستغلال رأس المال بكفاءة عالية، حيث يحرص صاحب المشروع دائماً على تحقيق نجاحه، كونه المسؤول المباشر عن إدارته وتشغيله، مما يؤدي إلى زيادة العائد المالي الناتج عنه.

ومع ذلك، يبقى التمويل العقبة الرئيسية أمام رواد الأعمال، خاصة عندما يضطرون للاقتراض من المؤسسات المالية التقليدية التي تفرض فوائد مرتفعة. هذه الفوائد قد تثقل كاهل صاحب المشروع، مما يجعل تسديد القرض وفوائده أمراً صعباً، وقد يؤدي ذلك إلى فشل المشروع، خسارة الموارد، وربما تعرض صاحب المشروع لعواقب قانونية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على آليات التمويل عبر عقد الاستصناع كوسيلة لدعم هذا النوع من المشاريع.

اهمية الدراسة :

يساهم هذا البحث في زيادة المراجعة الموجودة في المكتبات فيما يتعلق بدراسة تخصص التمويل الاسلامي في قطاع الصيرفة الاسلامية مما يساعد الباحثين في هذا المجال مستقبلا في التعرف على مفهوم الانشطة الاقتصادية المتعلقة بالتمويل الاسلامي و ادوات التمويل الاسلامي متمثلة في عقد الاستصناع , وان الحديث في هذا البحث عن الاسلام وكيفية تنمية المجتمع من خلاله يعمق الانتماء لهذا الدين والياته الاقتصادية كذلك يسلط الضوء على اهمية المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في رفع عجلة التنمية الاقتصادية .

مشكلة الدراسة :

للتغلب على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكون من المفيد البحث على بدائل تمويلية جديدة أخرى تكون أكثر ملائمة لزيادة مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حركة النشاط الاقتصادي. من أبرز هذه البدائل هي صيغ التمويل الاسلامية التي تبتعد عن التعامل بالفوائد والذي سنتاول احد صيغه في هذه الدراسة وهو عقد الاستصناع .

وتتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال الرئيسي وهو : ـ

ماهي اليات التمويل بالاستصناع للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المصرفية الاسلامية ؟

وهنا ومن هذا السؤال الرئيسي يستلزمنا الاجابة على بعض الاسئلة الفرعية وهي : ـ

ماهي المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

ما هو عقد الاستصناع وتكييفه الشرعي ؟

ماهي اليات تطبيق عقد الاستصناع كا احد صيغ التمويل الاسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

اهداف الدراسة :

يسعى هذا البحث لتحقيق الاهداف التالية : ـ

1 ـ التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2 ـ بيان عقد الاستصناع كأحد صور التمويل الاسلامي ،

3 ـ توضيح اليات تطبيق عقد الإستصناع كأحد صيغ التمويل الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الاستقرائي للوصول إلى أهدافه وذلك من خلال تحليل إمكانية تطبيق صيغ التمويل الإسلامية متمثلة في عقد الاستصناع في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة :

1 ـ سماح طلحي ونسرين عوام ونوفل بعلول دور عقد الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر مجلة المنهل الاقتصادي الجزائر 2020 . تم التطرق في هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية عقد البيع بالاستصناع لدى البنوك الإسلامية في حل إشكالية تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومدى فعاليته في تمويل احتياجاتها التمويلية بالحجم اللازم والتكلفة المناسبة. وتحليل واقع وآفاق تطبيق البنوك الاسلامية في الجزائر لصيغة عقد بيع الاستصناع .

واستخلصت الدراسة الى انه بإمكان البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر أداء دور جوهري على صعيد التمويل والاستثمار وذلك من خلال تفعيل الصيغ التمويلية وبالذات عقد بيع الاستصناع رغم الصعوبات العديدة التي تواجه تطبيق هذه التقنية في تمويل الصناعات الصغرى والمتوسطة ومختلف القطاعات الاقتصادية.

وبالرغم من حداثة تأسيس البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية استطاعت الصيرفة الاسلامية تحقيق العديد من نجاحات و تجاوز العديد من التحديات والعقبات التي اعترضتها لتثبت وجودها بكل جدارة لتصبح كيانا حيويا وجزءا مهما في النظام المالي والمصرفي العالمي، إذ وصل ببعض الخبراء بالاصطلاح عليها بانها بنوك المستقبل.

أصبحت البنوك الإسلامية في ظل متطلبات العصر الجديد ضرورة اقتصادية حتمية للمجتمع الجزائري الـ ذي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية *بهدف تيسير التبادل والمعاملات وتطوير عمليات الإنتاج وتعزيز الطاقة التشغيلية لرؤوس الأموال في إطار الشريعة الإسلامية.

واستنتجت الدراسة الى انه يمكن اعتبار عقد الاستصناع بديلا تمويليا فعالا وملائما لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك نظرا للمزايا العديدة التي يتمتع بها الاستصناع و ملائمته لخصوصية هذا النوع من المؤسسات، لذا تسعى المنظومة المصرفية والمالية الجزائرية الى التوجه لدعم قطاع الصناعة عن طريق التمويلات التقليدية عامة والصيغ الاسلامية خاصة،

2 - أ . كريمة الهادي ابوشعالة استشراف امكانية تطبيق صيغ التمويل الاسلامية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الليبي المعهد العالي للعلوم والتقنية /الاصابعة ليبيا , المنهج الوصفي التحليلي .

تناولت الدراسة التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا, و إبرا ز أهمية الدور التمويلي لصيغ التمويل الإسلامية، وامكانية تطبيقها في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وعرض تجارب بعض الدول الأخرى، واقتراح سبل معالجة المعوقات المحتملة التي تواجه تطبيق صيغ التمويل الإسلامية، وذلك لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار القدرة التنافسية التي تحقق التنمية والنمو الاقتصادي في ليبيا، واوردت الدراسة عدة نتائج منها وجود مشكلة في الحصول على التمويل اللازم، بحيث تعتبر مشكلة رئيسية التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا, وكذلك تواضع مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الليبي , و ضعف الكوادر الشبابية المؤهلة مع غياب سوق أو ا رق مالية نشطة، والتي كان له الأثر السلبي على تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وان أغلب الدول المتقدمة اثبت نجاحها في تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مما أثر ايجابيا على تنميتها الاقتصادية، فكان سبب نجاحها قدرتها على توفير التمويل اللازم والدعم الفني والتسويقي لمشروعاتها، وأيضا تخصيص هيئات وحاضنات تهتم بالمشروعات منذ بدء مزاولتها لنشاطها وهناك تجارب ناجحة في بعض البلدان النامية، والتي طبقت آليات غير تقليدية في مجال رعايتها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويمكن لليبيا الاستفادة منها بما يتلاءم وظروفها وامكانياتها الاقتصادية.

3 - أ . مفتاح ميلاد الجروشي أ . عياد محمد التركيدور المصارف الاسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ,كلية الاقتصاد / مصراته ليبيا, المنهج الوصفي التحليلي ,اهتمت بالتعرف على مدى تناسب طرق التمويل المتوافقة مع الشريعة الاسلامية التي يمكن للمصارف الاسلامية توفيرها مع متطلبات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوصل البحث إلى أنه يمكن الاعتماد على المصارف الإسلامية – رغم حداثة التطبيق- في توفير عدة أنواع من التمويلات الشرعية والتي تناسب طبيعة وحجم الانشطة الاقتصادية المختلفة في ليبيا، وبالتالي يمكن الاستغناء عن أنواع التمويل الأخرى التي توفرها المصارف التقليدية والمعتمدة على الاقراض بدل المشاركة , يمكن الاعتماد على التمويل الإسلامي في تمويل العديد من الأنشطة الاقتصادية سواءً كانت عامة أو خاصة مثل تمويلات المصارف الإسلامية مثل المرابحة , وان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دور كبير ورئيس في إحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، وبالتالي تحتاج إلى تدليل الصعوبات التي تواجهها لكي تقوم بدورها التنموي, وانه بالإمكان لرواد المشروعات التوجه للمصارف الإسلامية واقتراح نوع نشاط المشروع)لابد أن يكون مباح شرعاً(وبالتالي تستطيع المصارف الإسلامية اختيار نوع التمويل المناسب حسب نشاط كل مشروع . وكذلك إن المصارف الإسلامية تقلل من نسبة المخاطرة في المشروعات، وخاصة أن أصحاب هذه الأفكار يحتاجون لتمويل مناسب لا يمكنهم توفيره وبالتالي يستطيع المصرف المشاركة في المشروع ومن ثم يتحمل جزء من المخاطر, وبالتالي فإن توفر التمويلات المناسبة للمشروعات عن طريق المصارف قد تخلق زيادة في معدلات نمو هذه المشروعات، ومن ثم يكون الأثر إيجابي على النمو الاقتصادي وسوق العمل, وكذلك اوضحت الدراسة تركز التمويلات المصرفية الإسلامية على عقود المرابحة ، ورغم سلبيتها إلا أنها تعد خطوة جيدة في ليبيا، خصوصاً أنها دولة حديثة التجربة في الصيرفة الإسلامية. واوضحت الدراسة الى انه بصفة عامة تستطيع المصارف الإسلامية توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويدعم عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعدد أنواع عقود التمويل الشرعية المناسبة لكل نوع من الانشطة الاقتصادية.

4 - أ . لدرع خديجة نحو تعزيز دور البنوك الاسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية الجزائر المنهج الاستنباطي والاستقرائي , تناول هذا البحث أهمية البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك باستخدام الأساليب التمويلية المميزة لها، و تناول التعرف على تجربة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأساليب إسلامية .

ونتج عن هذه الدراسة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تنمية أقاليم المجتمع المختلفة وذلك لما تتميز به من خاصية الانتشار والتوطن حيث تتواجد قوة العمل، وبهذا فهي تحقق نوعاً من العدالة في توزيع عائد التنمية الاقتصادية بين أقاليم المجتمع، ولأنها لا تحتاج إلى أموال ضخمة أو تقنيات معقدة فهي تلاءم الدول النامية بشكل خاص لافتقار الكثير منها إلى هذه المقومات . وان التمويل الإسلامي يعجل في تكوين رأس المال لمختلف المؤسسات وتعزيز جانب العرض من خلال التعريف بالمؤسسات المنتجة من كل الأحجام وتمويل عمليتي تأسيسها وتوسعيها وتخصيص الموارد المالية وتوجيهها إلى الاستثمارات الإنتاجية .

واوضحت الدراسة أهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي لجأت إلى التمويل الإسلامي تتركز أساساً في القطاع الزراعي (اقتناء الجرارات، آلات الحصد...) ، قطاع الصيد (اقتناء قوارب الصيد الصغيرة وشبكات الصيد) وقطاع النقل (كاقتناء السيارات والحافلات المخصصة للنقل)، والقطاع الصناعي (لاقتناء الشاحنات، عربات النقل، الآلات المناسبة لنشاطها) , وانه من خلال المعلومات المقدمة من بنك البركة اتضح أنه يكتفي بتعامله على أربع صيغ تمويلية إسلامية هي: المرابحة، الإجارة، السلم والاستصناع بالإضافة إلى استثمارات عقارية .

5 - أ .حنان صبحي عبدالباقي صيغ التمويل الاسلامي للمنشآت الصغيرة المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية مصر المنهج الوصفي التحليلي, تناوات الدراسة توضيح المزايا الكامنة في بعض الصيغ والاساليب التمويلية التي يقدمها التمويل الاسلامي

خلصت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة تواجه تحديات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم لتشغيلها واستدامة أنشطتها من البنوك التقليدية، نظراً لعدم قدرتها على تلبية الاشتراطات المصرفية الصارمة. وتبرز المصارف الإسلامية كبديل فعّال لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بفضل تنوع صيغ التمويل الإسلامية التي تتناسب مع احتياجات هذه المشروعات.

مع ذلك، هناك معوقات أخرى تحد من قدرة المصارف الإسلامية على تمويل هذه المشروعات، بعضها يتعلق بالمصارف نفسها، مثل القيود الإدارية التي تواجهها المشروعات الصغيرة عند التعامل مع هذه المصارف. كما أن التحديات التسويقية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة تقلل من رغبة المصارف الإسلامية في تقديم التمويل لها.

لذا، يتعين على المصارف الإسلامية توسيع نطاق التمويل المقدم لهذه المشروعات لتمكينها من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتشغيلها واستمراريتها. كما ينبغي لها تطوير صيغ التمويل الحالية وابتكار آليات تمويل جديدة تتوافق مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. علاوة على ذلك، يجب أن تعتمد المصارف الإسلامية استراتيجيات لتزويد هذه المشروعات بالخبرات والمهارات اللازمة لتعزيز أدائها وتفعيل أنشطتها.

إضافة الدراسة :

بالإضافة الى ما تناولته الدراسات السابقة من دور للمؤسسات المصرفية الاسلامية عن طريق الصيغ المختلفة للتمويل الاسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فان هذه الدراسة ركزت على صيغة التمويل بعقد الاستصناع وكذلك تناولت مخاطر التمويل وايضا مشاركة المصارف الاسلامية للمؤسسات الحكومية المشرفة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدعم والتمويل وهو ما ركزت عليه هذه الدراسة فوجود شراكة حقيقة بين المؤسسات المالية الاسلامية والجهات الحكومية المشرفة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من شأنه تعزيز الاستفادة للجهات الثلاثة سواء المؤسسات المالية الاسلامية او اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة او الحكومات وكذلك تطرقت هذه الدراسة الى انواع ومجالات المشاريع التي يمكن ان يتجه اليها اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء كانت حرفا تقليدية او مجالات زراعية او صناعية .

هيكلية الدراسة :

لقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث حيث تناول المبحث الاول المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي تم تتناوله لثلاثة مطالب فتناول المطلب الاول مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أما المطلب الثاني فتناول الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمطلب الثالث تعرض للمعوقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أما المبحث الثاني فهدف الى التعريف بالتمويل الاسلامي وقسم الى اربعة مطالب رئيسية فتناول المطلب الاول التعريف بالتمويل الاسلامي والمطلب الثاني هدف الى التعريف بعقد الاستصناع كأحد اهم صيغ التمويل الاسلامي اما المطلب الثالث فبين اليات تطبيق عقد الاستصناع على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المصرفية الاسلامية و المطلب الرابع تناول مجالات تطبيق عقد الاستصناع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

فيما تناول المبحث الثالث والاخير النتائج والتوصيات

الإطار النظري

المشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتباين تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومفهومها من دولة إلى أخرى بناءً على اختلاف إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية. تتأثر هذه التعريفات بعوامل مثل طبيعة مكونات الإنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية التي سبقت الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توافر القوى العاملة ومستوى تأهيلها، ومستويات الأجور والدخل العامة، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية واجتماعية أخرى تحدد خصائص الصناعات القائمة في كل دولة. كذلك، يختلف التعريف حسب الغرض منه، سواء كان لأغراض إحصائية، أو لتسهيل التمويل، أو لأهداف أخرى.

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى.

وقد وجدت عدة تعريفات متنوعة لهذه المشاريع منها على سبيل المثال [1].

1- عرفتها منظمة العمل الدولية بأنها تلك المنشئات الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة ويديرها مالكها, ويصل عدد العاملين فيها إلى 250 عاملا.

[1] المشاريع الصغيرة والمتوسطة واشكالية المفهوم ,د. عبدالعزيز بن سعد الدغيتر , موقع الفابيتا ' 2016/5/22 م

2- وعرفتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (unid) بأنها كافة الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تضم الصناعات الريفية واليدوية والحرفية إضافة إلى المصانع الصغيرة الحديثة سواء التي تتخذ شكل المصانع أو تلك التي لا تتخذ هذا الشكل.

3- وأما البنك الدولي فعرفها بأنها التي تستخدم أقل من 50 عاملا في الدول النامية, و500 عامل في الدول المتقدمة.

4- بينما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عرفتها بأنها تشمل كل مشروع يشغل ما بين 50- 250 عاملا.

الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

اولا : الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا محوريًا في تعزيز التنمية الاقتصادية بشكل عام، والتنمية الصناعية بشكل خاص. فهي تمثل حوالي 90% من إجمالي المشروعات على مستوى العالم، وتساهم بنسبة تتراوح بين 50% و60% في التوظيف، مستوعبة أكثر من 75% من فرص العمل. ازدادت أهمية هذه المشروعات في ظل الأزمات الاقتصادية المتعددة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، مثل الركود الاقتصادي، الانتكاسات المالية، التضخم، وارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. وقد برزت هذه المشروعات كأداة فعالة لمواجهة التحديات الاقتصادية، مما دفع العالم إلى التركيز عليها كحل فعال لمعالجة المشكلات الاقتصادية المتنوعة. ونتيجة لذلك، أصبح تمويل هذا القطاع أولوية تتعلق بإعادة هيكلة الاقتصادات، مما يعزز من تطوير هذه المشروعات وتفعيل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

ويمكن ايجاز اهم نقاط هذا الدور الاقتصادي للمشروعات في الاتي : ـ

الاستفادة من الموارد المحلية: تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استغلال الموارد المحلية التي قد تظل غير مستخدمة. تتميز هذه المشروعات بحاجتها المحدودة لرأس المال، مما يتيح للمدخرات البسيطة للأفراد والعائلات أن تكون كافية لإقامة مشروعات نافعة بدلاً من تركها دون استثمار. كما تعمل على الاستفادة من المواد الخام المتوفرة في مناطق معينة، وتصنيع المنتجات الثانوية الناتجة عن المصانع الكبرى، بالإضافة إلى إعادة تدوير النفايات والمخلفات الناتجة عن الاستهلاك النهائي. هذه المواد المعاد تدويرها تُستخدم كمواد أولية في عمليات الإنتاج، مما يقلل من تكاليف شراء المواد الخام ويعزز كفاءة الإنفاق.

تعزيز المشاركة الوطنية في التنمية الاقتصادية: تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة رئيسية لدعم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد، حيث تعتمد على رؤوس الأموال المحلية ومدخرات صغار المستثمرين. وبالتالي، فإنها تُعزز مشاركة أفراد المجتمع في عمليات التنمية، وتساهم في إعداد رواد أعمال وطنيين، مما يساعد في بناء مجتمع صناعي متكامل.[3]

خفض تكاليف العمالة: يُنظر إلى تكلفة العمالة من منظور صيانة القوى العاملة وإعادة إنتاجها، حيث تشمل النفقات الاجتماعية التي تتحملها المؤسسات لدعم عمالها، مثل النقل، وتوفير وجبات الطعام، والأنشطة الترفيهية، والتي تُضاف إلى تكلفة الإنتاج. تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها بيئة يصعب فيها على العمال التنظيم بشكل جماعي، مما يجعلهم يقبلون بشروط عمل أقل تكلفة مقارنة بالمؤسسات الكبرى، سواء من حيث الأجور أو النفقات الإضافية.

توزيع الصناعة جغرافيًا: أصبح إنشاء مصانع جديدة في المدن الكبرى غير مرغوب فيه من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية بسبب الضغط الكبير على البنية التحتية والمرافق. لذلك، يُعتبر توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والمناطق الريفية حلاً فعالًا. تُعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثالية لهذا الغرض، حيث يمكنها العمل باستخدام كميات محدودة من المواد الخام المتوفرة محليًا، وتلبية احتياجات الأسواق المحلية، مع الاعتماد على القوى العاملة المحلية. هذا النهج يعزز التنمية الاقتصادية للمجتمع والدولة. كما تساهم هذه المشروعات في تعبئة المدخرات العائلية، حيث تتيح التكلفة الاستثمارية المنخفضة لهذا القطاع استغلال الموارد المالية العائلية وحقنها في عملية الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار والإنتاج في المجتمع.[4]

ثانيا : الدور الاجتماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يرتبط الجانب الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجانب اجتماعي مهم، يظهر في نشر الوعي الصناعي والتحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، والتي لاز مت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، فهذه المؤسسات بطبيعتها تنتشر في أرجاء البلاد، وبالتالي لها دور كبير في التأثير على سلوك الأفراد وتفكيرهم وعاداتهم، كما انها تساهم في الاستفادة من وقت الفراغ الضائع والذي يترتب عليه تفشي الظواهر

[2] د . هاشم السيد مقالة في مجلة الراية القطرية 2020

[3] Asian Economic and Financial Review. (2023). Activating Istisna'a in Islamic Banks to Finance Housing for People with Limited Income.

[4] مرجع سابق صفحة (10)

السيئة في المجتمع، وانتشار أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي. ويمكن توضيح الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية[5] : ـ

التخفيف من المشكلات الاجتماعية ومكافحة الفقر: توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرص عمل لأصحابها ولغيرهم، مما يساهم في الحد من البطالة. كما أنها تقدم سلعًا وخدمات تستهدف الفئات الأكثر حرمانًا، مما يعزز العلاقات الاجتماعية ويرسخ قيم التضامن والتكافل بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس، وبالتالي يساعد في التخفيف من الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية.

المساهمة في توزيع عادل للدخل: ترتبط هذه المؤسسات بتحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل، حيث تعمل أعداد كبيرة منها في ظروف تنافسية، وتكون متقاربة في الحجم، مما يقلل من الفجوات الاقتصادية مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تعمل في بيئات أقل تنافسية وتؤدي إلى توزيع غير عادل للدخل.

تكوين منظومة قيم متكاملة للعمل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز القيم الاجتماعية لدى الأفراد، مثل الانتماء إلى بيئة عائلية متكاملة، خاصة في الصناعات التقليدية التي تتوارثها الأجيال. يبدأ الأفراد منذ الصغر في اكتساب القيم التي تنتقل إليهم داخل الأسرة، مما يؤدي إلى تكوين قوى عاملة منتجة تعمل ضمن إطار متماسك.

خدمة المجتمع وتعزيز الحرية والاستقلالية: تقدم هذه المؤسسات خدمات حيوية للمجتمع من خلال توفير سلع وخدمات تتناسب مع قدراته، مما يحسن مستوى المعيشة ويعزز العلاقات الاجتماعية. كما أنها تعزز شعور الأفراد بالحرية والاستقلالية من خلال تمكينهم من اتخاذ القرارات بشكل مستقل دون قيود، وتعزيز الشعور بالملكية وتحقيق الذات من خلال إدارة هذه المشروعات والعمل على نجاحها.

تحقيق الاستقرار الاجتماعي: تتيح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصًا للفئات المهمشة لتصبح جزءًا فاعلاً في المجتمع من خلال إنشاء هذه المشروعات. هذه الفئات غالبًا ما تفتقر إلى الموارد المالية أو التعليمية أو العلاقات التي تمكنها من الحصول على وظائف أو إقامة مشروعات كبيرة، مما يجعلها خارج العملية الإنتاجية. تسهل هذه المؤسسات دخولها إلى سوق العمل، مما يقلل من التوترات الاجتماعية ويعزز الاستقرار.

رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي: يساعد دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية، خاصة في المجالات التي تتطلب عمالة نسائية مثل الصناعات التقليدية. هذا يعزز استغلال طاقات النساء، ويستفيد من أوقات فراغهن، ويحسن مستوى معيشتهن، مما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة النسائية ويحد من البطالة بينهن.

دعم التنوع الثقافي في الاقتصاد: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الثقافي والحفاظ عليه، مما يوسع الاقتصاد. على سبيل المثال، الأقليات العربية في دول مثل أستراليا والولايات المتحدة غالبًا ما تقيم مشروعات صغيرة تلبي احتياجاتها الخاصة، مما يوفر لها مجالًا لممارسة نشاط اقتصادي تنافسي. مع الوقت، يبدأ المجتمع الأوسع في تبني هذه السلع أو الخدمات، مما يوسع قاعدة العملاء ويعزز التنوع الاقتصادي.[6]

المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في النقاط التالية[7] :ـ

التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين..

كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

---

5 دراسة أ شبوطي حكيم /الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة /جامعة يحي فارس بالمدية الجزائر

6 مرجع سابق صفحة (12)

7 المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهميتها ومعوقاتها , د. ماهر حسن

الضرائب: وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب عليها ومن الجانب الآخر مشكلة للجهاز الضريبي، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت

المنافسة: المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة .

ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء الى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

التمويل الإسلامي

تمهيد

تمثل عملية التمويل دورا هاما في الحياة الإقتصادية , فهي الشريان الحيوي و القلب النابض الذي يمد القطاع الإقتصادي بمختلف وحداته و مؤسساته بالأموال الازمة للقيام بعملية الإستثمار و تحقيق التنمية و دفع عجلة الإقتصاد نحو الأمام .[8]

تعريف التمويل الاسلامي :

التمويل الإسلامي هو العلم الذي يدرس مصادر الحصول على الأموال وتوظيفها واستخدامها واستثمارها بقصد الاسترباح أو التبرع بما يحقق منافع الفرد والمجتمع وعمارة الأرض، في إطار الشريعة الإسلامية وقواعدها ومقاصدها . **ان** التمويل الإسلامي هو تمويل يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فمثلاً البنك الإسلامي لا يمكنه تقاضي فوائد على القرض ولا يمكنه أن يمول نشاطات محرمة إسلامياً؛ إذ أنه لا يوفر الإقراض بينما يوفر عملية البيع والشراء ومشاركة الربح والخسائر، ويجدر بالذكر أن التمويل الإسلامي يربط بين طريقة الحصول على الأموال وطريقة استخدامها، بينما يتم الفصل بينهما في التمويل التقليدي، لذا تقوم عقود التمويل الإسلامي دائماً على الربط بين مصادر الحصول على المال والمتابعة لطريقة استخدامها وتوظيفها واستثمارها.[9]

وظيفة التمويل الإسلامي

إن من أهم خصائص «الاقتصاد الإسلامي» خاصية الواقعية، حيث يُعنى بالأنشطة الحقيقة التي تثمر قيمة مضافة في واقع الناس وحياتهم، وينأى بنفسه عن المعاملات الافتراضية الوهمية في عالم أسواق المال والأعمال، وما ينتج عن ذلك من «مضاربات» مقيتة مهلكة للحرث والنسل. وشاءت حكمة الله سبحانه أن يتفاوت الناس في العطاء والأرزاق، ابتلاء لهم وتحقيقا لمقصد «التسخير». ﴿ليتخذ بعضهم بعضا سخريا﴾(الزخرف)، فقد يوجد المال وتغيب الخبرة، وقد توجد الخبرة والدراية ويغيب المال، وقد يوجدان معا وتُفقَد القدرة .

ونظرا لذلك وسعيا لتحقيق «التسخير» خلُص أهل الحكمة إلى ضرورة إيجاد «آلية للوساطة»، وساطة بين المال الفائض والعمل المتوقف على التمويل، وهي فكرة سديدة تعكس صورة من التعاون والتآزر بين فئات المجتمع، كما تسعى إلى تحقيق الوظائف الأساسية للمال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والجماعات, ثم ازدادت الحاجة إلى تلك «الوساطة» مع تعقد الحياة الاقتصادية وتطور الأنشطة الاستثمارية وفقدان عنصر «الثقة» نتيجة التحولات الاجتماعية الكبرى -الانتقال من منطق القبيلة إلى منطق السوق العالمي- الذي قلّل من جريان رأس المال «الجبان بطبعه» في الأنشطة الاقتصادية النافعة ولم تكن تلك «الآلية» التي تعنى بالوساطة بين المال والعمل، بين رب المال والمستثمر، إلا «البنوك». فوظيفة التمويل والهدف الأساس منه هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية التي تولد القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي. وإنما تنشأ الحاجة للتمويل إذا وجدت مبادلة نافعة لكنها متوقفة بسبب غياب المال اللازم لإتمامها، فهو بذلك يحقق قيمة مضافة للاقتصاد، لأنه يسمح بإتمام نشاط حقيقي نافع لم يكن من الممكن إتمامه لولا وجود التمويل. وبالتالي يسهم في تنمية الثروة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود .

وبناء على هذا الأساس النظري نجد أن جميع صيغ التمويل في الشريعة الإسلامية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. فعقود المعاوضات من بيع وسلم وإجارة واستصناع ومشاركة ومضاربة كلها صيغ تمويلية مرتبطة بالنشاط الحقيقي وهذا يتفق مع طبيعة التمويل ووظيفته التي سبقت الإشارة إليها.[10]

عقد الاستصناع كأحد صيغ التمويل الاسلامي

تعريف عقد الاستصناع : ـ

لغة : طلب صنع الشئ وعمله لانه غي موجود، وفعله الماضي: صَنَع[11].

---

[8] مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي ,موقع المحاسب العربي ,تاريخ النشر 2014/7/9

[9] Asian Development Bank Institute. (2019?). Leveraging Islamic Banking and Finance for Small Business (Working Paper).

[10] مرجع سابق صفحة (15) مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي ,موقع المحاسب العربي ,تاريخ النشر 2014/7/9

اصطلاحا : أن يطلب إنسان من آخر شيئا لم يصنع بعد ليصنع له طبق مواصفات محددة ، بمواد من عند الصانع ، مقابل عوض مالي.

وقد عرفه الشيخ الزرقاء بأنه ((هو عقد يشتري به في الحال شئ مما يصنع صنعا يلزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده , باوصاف مخصومة وبثمن محدد)) [(12)].

التكييف الفقهي لعقد الاستصناع : ــ

إن عقد الاستصناع شبيه بالإجارة ، وبالسَّلَم ، والبيع بالمعنى الخاص ، أما شبهه بالإجارة فلأن العمل فيه جزء من المعقود عليه ، وأما شبهه بالبيع من حيث أن الصانع يقدم المواد من عنده مقابل عوض ، لكن تعريف الفقهاء المتقدم له يخرجه عن كونه واحداً من الثلاثة ، ويوضح أنه عقد مغاير لهذه العقود ، وهو من المعاملات الجائزة عند العلماء في الجملة ، وإن كانوا اختلفوا في النوع الجائز منه ، فالأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد جعلوه سلما ، واشترطوا لصحته شروط السلم. التي من أهمها تقديم رأس المال في مجلس العقد.

أما الحنفية فقد أجمعوا -أو أكثرهم- على جوازه طبقاً للتعريف المتقدم ، وجعلوه عقداً مغايراً للسلم فلا تجب فيه مراعاة شروطه ، لكن منهم من قال: إنه مواعدة غير ملزمة لأحد الطرفين ، وليست بيعاً إلا عند الفراغ من العمل وتسليم المصنوع إلى المستصنع وقبض الثمن ، فإنه يلزم حينئذ. وهذا قول مرجوح عندهم ، والذي عليه أكثرهم أنه عقد ، وليس مجرد وعد.

ورأي مجمع الفقه الإسلامي ان الصحيح في تكييف عقد الاستصناع أنه عقد مستقل ، ليس بيعاً ، ولا إجارة ، ولا سلماً -كما قدمنا ، وذلك لمغايرته لكل الثلاثة. وقد استدل من أجازه بقوله تعالى: (قالوا ياذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجاً على أن تجعل بيننا وبينهم سداً * قال ما مكني فيه ربي خير فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردماً) {الكهف 94.95 }قال ابن عباس: خرجاً: أجراً عظيماً.

هذا مع ما فيه من الرفق والتيسير على الصانع والمستصنع معاً ، ولا شك أن جلب ما ييسر على الناس مقصد من مقاصد الشرع التي بني عليها ، فتنبغي مراعاته حيث لم يرد نص يقضي بعدم ذلك ، وإنما كان فيه تيسير عليهما لأن الصانع يكون قد باع مصنوعه مسبقاً وتحقق الربح فيه ، فهو يعمل على هدى وبصيرة ، ولولا عقد الاستصناع لاحتاج إلى البحث بعد صناعة الشيء عن فرصة لتسويقه ، فقد يبيعه فوراً ، وقد يتأخر بيعه ، بل قد يكسر عنده فيتحمل نفقاته وصيانته وغير ذلك مما يمكن تجنبه وتفاديه بعقد الاستصناع.[13]

وهناك أيضاً سلع يتعذر صنعها قبل وجود مشتر لها كبناء منزل بمواصفات معينة ، وفي مكان معين ونحو ذلك.

وأما المستصنع فلأنه يستطيع أن يضع الشروط ويحدد المواصفات المرغوبة عنده ، والملائمة لذوقه وغير ذلك مما لا يحصل غالباً إلا في هذا النوع من العقود. أما شروط صحته فإليك أيها السائل أهمها.

الاستصناع الموازي : ــ

الاستصناع الموازي معناه أن يعقد المصرف مثلا بخصوص السلعة الواحدة عقدين: أحدهما: مع الراغب في السلعة يكون المصرف فيه في دور الصانع ,والآخر: مع القادر على الصناعة ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة في المواصفات والتصاميم والشروط للمذكور في العقد الأول , ويكون البنك هنا في دور المستصنع .فإذا تسلم المصرف السلعة من المنتج , ودخلت في حيازته , يقوم بتسلمها إلى عميله المستصنع الأول .ويمكن أن يكون الثمن في العقد الأول مؤجلا وفي العقد الثاني معجلا , كما يمكن أن يعقد العقدان في نفس الوقت , أو يتقدم أي منهما.[(14)]

مخاطر تطبيق عقد الاستصناع في المؤسسات المصرفية الاسلامية

تكمن مخاطر عقود الاستصناع في السلعة المتفق على تصنيعها، من حيث عدم صلاحية المنتج. وبالتالي يكون للعميل الحق بالرجوع على الصانع أو المقاول الذي هو المصرف. كما تكمن المخاطرة في مدى التزام الصانع بالزمن المحدد لتسليم المنتج.

وأما المصدر الآخر للمخاطرة في هذا النوع من العقود فينشأ عن تخلف أو تأخر المصنوع له عن تسديد باقي ثمن المنتج.

---

11 ابن منظور/ لسان العرب

12 عقد الاستصناع ومدى اهميته في الاستثمارات الاسلامية / الشيخ مصطفى أحمد الزرقاء

13 الجدير، مصطفى خليفة بلقاسم. (2022). محددات تطبيق صيغة الاستصناع في التمويل الإسلامي: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. مجلة الجامعي، العدد 36 (خريف)، الصفحات 228–253.

14 المكتبة الشاملة كتاب فقه المعاملات مجموعة مؤلفين صفحة 64

كما يمكن تلخيص مخاطر عقود الاستصناع و الاستصناع الموازي بما يلي[15]

1- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع.

2- تأخر الصانع في تسليم البضائع في حال كان المصرف مستصنعاً.

3- تأخر المقاول أو المنتج في تسليم الأصل المستصنع في حال كان المصرف صانعاً، ممَّا يؤدي إلى تأخر موعد التسليم ودفع غرامات تأخير.

4- عدم سداد العميل المستصنع أو تأخره عن السداد مع عدم قدرة المصرف على رفع السعر نتيجة التأخير.

5- التقلبات في أسعار المواد الأولية اللازمة للاستصناع.[16]

اليات التمويل بالاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المصرفية الاسلامية

يمكن تقسيم اليات التمويل بالاستصناع في المؤسسات المصرفية الاسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الى ثلاثة اقسام وهي : ـ

1 ــ ان يكون المصرف صانعا وهومن يقوم بتصنيع السلعة وتمويلها عينيا للمشروعات الصغيرة او المتوسطة .

2 ـ ان يكون المصرف مستصنعا أي ان تكون المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الصانعة للسلعة .

3 ـ ان يكون المصرف صانعا ومستصنعا (الاستصناع الموازي) .

اولا ان يكون المصرف صانعا : ـ

أن يكون المصرف صانعا أي هو المنفذ المباشر لصناعة السلعة المطلوبة وهذا يمثل عبئا كبيرا على المصرف من حيث تعدد الصناعات و الحاجة إلى الأجهزة الإدارية والفنية المتخصصة في تنفيذ صناعة الشيء المطلوب وهذا ما يصعب على المصارف الإسلامية أن تقوم به نظرا لتكاليفه الكبيرة وكذلك ان الهدف ليس قيام المصرف بالعمل وانما الهدف الرئيسي هو دعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على القيام بالأعمال وان دور المصارف يتمثل في التمويل والاستثمار والدعم لها .

15 مجلة البيان , مخاطر صيغ التمويل الاسلامية ,مصطفى محمود عبدالسلام ,2012/6/16
16 مرجع سابق مجلة البيان , مخاطر صيغ التمويل الاسلامية ,مصطفى محمود عبدالسلام ,2012/6/16

ثانيا ان يكون المصرف مستصنعا : ـ

الصورة الاولى : ابرام عقد مباشرة بين المصرف وصاحب المشروع وتكفل المصرف ببيع السلعة بمفرده .

وتتمثل هذه الصورة بقيام المصرف مباشرة بالاتفاق مع العميل صاحب المشروع الصغير او المتوسط بابرام عقد استصناع لسلعة معينة سواء كان ذلك بناء على طلب العميل او حسب رغبة المصرف نتيجة دراسته للسوق ومعرفة احتياج السوق لهذه السلعة وان ستحقق عوائد للمصرف حين الانتهاء من صناعتها .[17]

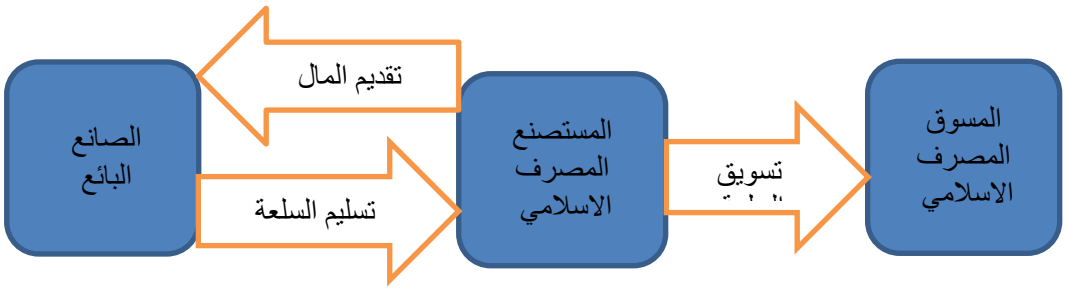

الصورة الثانية : ابرام عقد بين المصرف وصاحب المشروع بالاتفاق مع الجهة الحكومية وتكفل المصرف والجهة الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ببيع السلعة .

وتعتمد هذه الصورة اساسا على قيام المصرف الاسلامي من خلال ادارات الاستثمار والائتمان والمخاطر ودراسات الجدوى بالتعاون مع الجهات الحكومية الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدراسة للأسواق المحلية والدولية لتحديد السلع التي يكثر رواجها والاكثر ملائمة لأذواق المستهلكين ومتطلباتهم وكذلك البحث عن ايجاد سلع جديدة او اجرا تحسينات على سلع موجودة او سلع تحل محل الواردات والترويج لها لجلب مستثمرين لها , وتمويلهم من خلال عقد استصناع يقضي بإسناد المصرف الاسلامي تصنيع هذه السلع الى العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع قيام المصرف بترويج المنتج شراكة مع الجهة الحكومية الداعمة لهذه المشروعات من خلال مؤسسات تسويقية دات كفاءة عالية في هذا المجال تنشأ خصيصا لهذا الغرض , وبذلك يمكن انتاج ما يمكن تسويقه[18] .

ثالثا : ان يكون المصرف صانعا ومستصنعا (الاستصناع الموازي)

وفيه يعبر المصرف الاسلامي عن رغبته في استصناع الشيء الذي التزم به في عقد الاستصناع الأول (أي بنفس المواصفات) ويتفق مع البائع الصانع (المشروع الصغير اوالمتوسط) على الثمن والأجل المناسبين.

البائع (المشروع الصغير او المتوسط) : يلتزم بتصنيع السلعة المعينة وتسليمها في الأجل المحدد المتفق عليه.

تسليم وتسلم السلعة البائع: يسلم المبيع المستصنع إلى المصرف الاسلامي مباشرة أو إلى جهة أو مكان يحدده البنك في العقد.

---

17 المكاوي، محمد محمود. (2024). التمويل بالاستصناع في البنوك الإسلامية. المنصورة: مكتبة نور.

14 اشكالية الاستصناع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة , اشرف الدوابة

المصرف الاسلامي : يسلم المبيع المستصنع إلى المشتري بنفسه مباشرة أو عن طريق أي جهة يفوضها بالتسليم بما في ذلك تفويض البائع لتسليم السلعة إلى المشتري الذي يكون من حقه التأكد من مطابقه المبيع للمواصفات التي طلبها في عقد الاستصناع الأول , ولكن يظل كل طرف مسئولا تجاه الطرف الذي تعاقد معه.

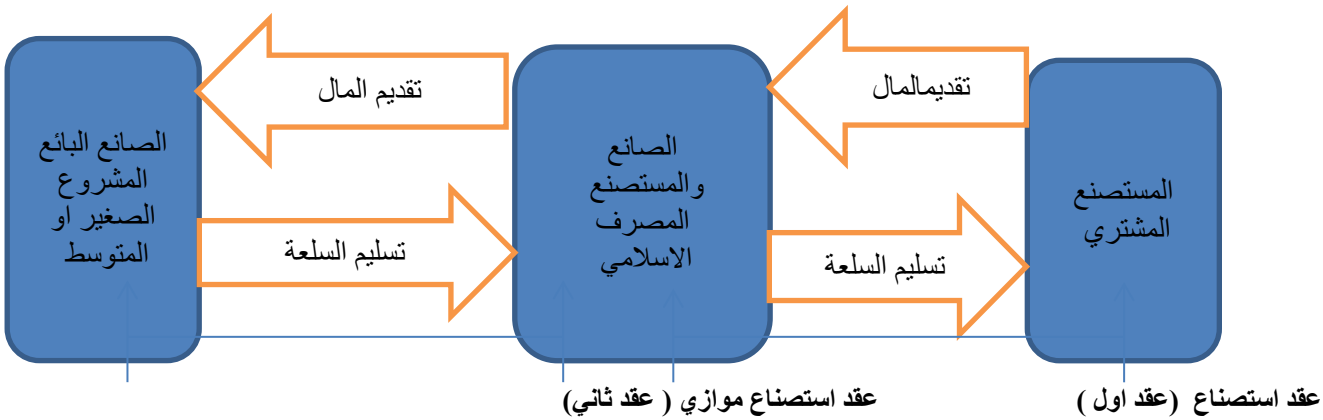

مجالات تطبيق عقد الاستصناع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تختلف أنواع المشاريع الصغيرة من دولة الى أخرى، وذلك باختلاف المعايير التي تستند اليها كل دولة في تعريف المشاريع الصغيرة، ويأتي هذا الاختلاف من حيث طبيعة النشاط والمجال الذي تعمل فيه فالمشاريع التي تعمل في مجال الصناعة تختلف عن التي تعمل في الزراعة او تلك تعمل في مجال تقديم الخدمات.[19]

1.المشاريع الخدمية: وهي تلك المشاريع التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث أنها نيابة عن العملاء تقوم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات السياحة المواصلات والتنظيف والإصلاح، وغيرها من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها تلك المشاريع بالتنسيق مع الطلب عليها.

2.المشاريع الإنتاجية: وهي التي تعتمد في عملها على التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط والتي يمكن القول بمعنى آخر بأنها تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة "والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ويكون هناك تماثل في الانتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة".[20]

3.المشاريع التجارية: هي المشاريع التي تعتمد على شراء أو بيع أو توزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع)، وهي كل مشروع يقوم بشراء السلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تغليفها أو تعبئتها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح. ويمكن القول" أن المشاريع الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع.

الإطار التطبيقي

تحليل البيانات ونتائج الدراسة

في هذا الفصل يتم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بموضوع: "صيغة التمويل الإسلامي بالاستصناع ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات المصرفية الإسلامية". ويهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج التي تم جمعها من العينة المستهدفة، وتحليلها إحصائيًا ومنطقيًا ، بالإضافة إلى تقديم تفسير لهذه النتائج في ضوء الإطار النظري.

[19] مرجع الكتروني , مدونة اشراق , تاريخ النشر

[20] Nasucha, M. N., Ahmed, R., & Barre, G. M. (2019). Examining the Viability of Istisna for Project Financing: An Economic Perspective. International Journal of Management and Applied Research, 6 (4), 260–280.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من العاملين في المؤسسات المصرفية الإسلامية، باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطًا بموضوع الدراسة، نظرًا لدورهم المباشر في تصميم وتطبيق صيغ التمويل الإسلامي، ولا سيما الاستصناع، في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وقد تم اختيار هذا المجتمع نظرًا لما يمتلكه من معرفة فنية وتجريبية حول آليات التمويل، وشروطه، والتحديات التي تواجه تطبيقه. ويسهم هذا الاختيار في الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة تُمكّن من تقييم فعالية هذه الصيغة في الواقع العملي، ومدى قدرتها على دعم المشروعات وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في إطار المبادئ الإسلامية.

أولاً: التحليل الإحصائي للبيانات الديموغرافية

المتغيرات	التكرار	النسبة المئوية
النوع		
ذكر	51	19.7
أنثي	49	18.9
الوظيفة في المصرف الإسلامي		
مدير/رئيس قسم	4	1.5
موظف تمويل	6	2.3
محلل مالي	22	8.5
موظف آخر	68	26.3
عدد سنوات الخبرة في القطاع المصرفي		
أقل من 5 سنوات	4	1.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	6	2.3
من 10 إلى 15 سنة	22	8.5
أكثر من 15 سنة	68	26.3
التخصص الأكاديمي في القطاع المصرفي		
المحاسبة	5	1.9
الاقتصاد	20	7.7
تخصص آخر	75	29

نتائج برنامج spss استناداً الى عينة الدراسة

النوع:

يُظهر توزيع النوع توازناً واضحاً بين الذكور والإناث، حيث بلغ عدد الذكور 51 مشاركاً بنسبة 19.7٪، مقابل 49 مشاركة من الإناث بنسبة 18.9٪. ويُعد هذا التقارب في التمثيل بين الجنسين عاملاً إيجابياً يضفي توازناً على نتائج الدراسة، إذ يسمح بعرض وجهات نظر متنوعة وشاملة دون تحيز لجنس معين في ما يتعلق بتطبيق صيغة الاستصناع داخل المصارف الإسلامية.

الوظيفة في المصرف الإسلامي:

يتبين أن أكبر نسبة من المشاركين تقع ضمن فئة "موظف آخر" بعدد 68 فرداً (26.3٪)، مما يشير إلى أن معظم العينة تمثل وظائف تشغيلية مساندة قد تشمل أقسام العمليات، تكنولوجيا المعلومات، أو الدعم الإداري. أما فئة "محلل مالي" فجاءت في المرتبة الثانية بنسبة 8.5٪، تليها "موظف تمويل" بنسبة 2.3٪، ثم "مدير أو رئيس قسم" بنسبة 1.5٪ فقط. ويعكس هذا التوزيع اعتماد الدراسة على آراء الموظفين الممارسين فعلياً لأنشطة التمويل في مواقعهم اليومية، وهو ما يُعزز واقعية النتائج.

عدد سنوات الخبرة في القطاع المصرفي:

أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من أفراد العينة لديهم خبرة تزيد عن 15 عاماً، وذلك بواقع 68 مشاركاً (26.3٪)، وهو مؤشر على وجود نخبة من ذوي الخبرة الواسعة ضمن العينة، مما يثري الدراسة بآراء مستندة إلى تجارب عملية طويلة. في المقابل، جاءت نسبة المشاركين من ذوي الخبرة ما بين 10 إلى 15 سنة عند 8.5٪، ومن 5 إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 2.3٪، وأقل من 5 سنوات بنسبة 1.5٪، مما يعكس أن أغلبية المشاركين ينتمون للفئات ذات الخبرة المتقدمة، وهو ما يعزز مصداقية تقييمهم لفعالية تطبيق الاستصناع في الواقع المصرفي.

التخصص الأكاديمي في القطاع المصرفي:

يُظهر التوزيع أن غالبية المشاركين ينتمون إلى تخصصات غير المحاسبة والاقتصاد، حيث شكّلت فئة "تخصص آخر" 75 مشاركاً بنسبة 29٪، مما يدل على تنوع الخلفيات الأكاديمية للعينة. أما تخصص الاقتصاد فمثّله 20 مشاركاً (7.7٪)، في حين لم يمثل تخصص المحاسبة سوى 5 مشاركين فقط (1.9٪). هذا التنوع قد يثري الدراسة من حيث تعدد وجهات النظر، ولكنه في الوقت ذاته يشير إلى أن الآراء المرتبطة بالجانب المالي أو الشرعي قد لا تكون من متخصصين أكاديمياً في هذه المجالات، وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند تحليل النتائج.

النتائج الوصفية

المحور الأول: مدى معرفة العاملين بصيغة الاستصناع

	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد
1	لدي معرفة كافية بطبيعة عقد الاستصناع في التمويل الإسلامي.	0.9	3.6	100
2	يتم توضيح تفاصيل الاستصناع للعملاء بشكل وافٍ في مؤسستي.	0.8	3.6	100
3	أستطيع التمييز بين عقد الاستصناع والعقود التمويلية الأخرى (مثل المرابحة والإجارة).	0.9	3.5	100
4	أرى أن هناك حاجة لتطوير وعي الموظفين بصيغة الاستصناع.	0.9	3.6	100
5	شاركت في دورات تدريبية تتعلق بتطبيق الاستصناع في المصارف الإسلامية.	0.9	3.8	100

تشير القيم الوصفية إلى مستوى إدراك إيجابي بوجهٍ عام لدى العاملين بشأن صيغة الاستصناع؛ فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.5 و3.8 على مقياس Likert خماسي، ما يعني ميلاً للاتفاق على جميع العبارات. أعلى المتوسطات (3.8) تعود لمشاركة الموظفين في دورات تدريبية خاصة بالاستصناع، وهو ما يعكس حرصاً واضحاً على رفع الكفاءة التطبيقية. كذلك بلغ متوسط المعرفة الذاتية بعقد الاستصناع، ووضوح تفاصيله للعملاء، والحاجة إلى توعية أكبر، قيمة موحّدة تقريباً (3.6)، ما يدل على إدراك جيد، مع شعور بضرورة مزيد من التثقيف. أما القدرة على التمييز بين

الاستصناع والعقود الأخرى فجاءت عند 3.5، ما يكشف فجوة بسيطة يمكن سدّها بالتدريب. الانحرافات المعيارية المتقاربة (0.9–0.8) تشير إلى تباين محدود في الاستجابات، ما يعكس درجة شبه متجانسة من الرأي داخل العينة. إجمالاً، تُظهر النتائج وعياً مقبولاً وتوجهاً إيجابياً نحو تطوير الخبرة المهنية في تطبيق صيغة الاستصناع

المحور الثاني: فاعلية الاستصناع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد
1	الاستصناع يساعد على تمويل المشاريع الإنتاجية بشكل مرن.	0.8	3.9	
2	تعتبر صيغة الاستصناع مناسبة لطبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	0.8	3.9	
3	توفر المؤسسات المصرفية دعمًا فعليًا من خلال الاستصناع لأصحاب هذه المشاريع.	0.8	3.6	
4	تسهم صيغة الاستصناع في تقليل المخاطر التمويلية للمشروعات الصغيرة.	0.8	3.9	
5	لدي قناعة بأن الاستصناع وسيلة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية.	0.7	3.7	

تظهر المتوسطات المرتفعة (3.7–3.9 من 5) وتبايناتها المنخفضة (الانحراف المعياري 0.7–0.8) اتفاقاً ملحوظاً بين المشاركين على أنّ الاستصناع أداة فاعلة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ فهو يُعَدّ مرناً ويوائم حاجات هذه المشروعات، ويسهم في خفض مخاطرها التمويلية. كما يؤمن العاملون بقدرته على تعزيز التنمية الاقتصادية عموماً (متوسط 3.7). أدنى تقييم (3.6) يتعلق بمدى الدعم الفعلي المقدم من المصارف عبر الاستصناع، ما يوحي بإدراك إيجابي عام مع ملاحظة حاجة لتقوية التطبيق العملي داخل المؤسسات.

المحور الثالث: المعوقات التي تحد من استخدام الاستصناع

	العبارة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد
1	توجد صعوبات في تنفيذ بنود عقد الاستصناع بشكل عملي.	0.5	3.8	
2	تعاني البنوك الإسلامية من نقص الخبرات في تطبيق الاستصناع.	0.9	3.8	
3	ضعف التنسيق مع الجهات الصناعية يحد من فاعلية الاستصناع.	1.0	3.6	
4	الإجراءات الإدارية المعقدة تعرقل استخدام الاستصناع.	0.8	3.7	
5	يواجه العملاء صعوبة في فهم آلية الاستصناع ومتطلباته.	0.7	3.8	

تشير نتائج هذا المحور إلى وجود اتفاق عام بين المشاركين على أن هناك معوقات حقيقية تحد من تطبيق صيغة الاستصناع داخل المؤسسات المصرفية الإسلامية. فقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين 3.6 و3.8، وهو ما يعكس ميلاً نحو الموافقة على جميع العبارات. أبرز المعوقات تمثلت في صعوبة التنفيذ العملي لبنود العقد، ونقص خبرات الموظفين، وصعوبة فهم العملاء لآلية الاستصناع، حيث حصلت هذه العبارات على أعلى متوسط (3.8)، ما يشير إلى أنها تمثل أبرز التحديات في نظر العينة. كما أظهرت النتائج وجود مشاكل في التنسيق مع الجهات الصناعية (3.6)، ووجود تعقيدات إدارية (3.7) تُعيق الاستخدام الفعّال للصيغة. أما الانحرافات المعيارية، والتي وصلت في بعض البنود إلى 1.0، فتدل على وجود تفاوت نسبي في وجهات النظر، لكنه يبقى في حدود مقبولة

النتاج والتوصيات

النتائج

من خلال هذا البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج من اهمها : ــ

1 ــ انه بإمكان المؤسسات المصرفية الاسلامية اداء دور جوهري على صعيد التمويل والاستثمار وذلك من خلال تفعيل كل الصيغ التمويلية الاسلامية وخاصة عقد الاستصناع رغم الصعوبات العديدة التي تواجه تطبيق هذه الصيغة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

2 ــ تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام مشكلات في الحصول على التمويل اللازم للتشغيل واستمرار نشاطاتها من البنوك التقليدية نظر لعدم قدرتها على تلبية المتطلبات المصرفية وتطرح المصارف الإسلامية نفسها كبديل للمصارف التقليدية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتعدد صيغ التمويل الإسلامية التي تناسب هذه المشروعات وخاصة التمويل بعقد الاستصناع .

3 ــ هناك معوقات تحد من تمويل المصارف الإسلامية للمشروعات الصغيرة تعود الى المصارف نفسها، وأيضا هناك مشكلات إدارية تواجه المشروعات الصغيرة من قبل المصارف الإسلامية على تمويل تلك المشروعات ما أن المشكلات التسويقية التي تواجه المشروعات الصغيرة تحد أيضا من إقبال المصارف الإسلامية على التمويل في تلك المشروعات.

4 ــ تعمل المصارف الإسلامية على توسيع التمويل المقدم للمشروعات الصغيرة وذلك لمساعدة هذه المشروعات في الحصول على التمويل اللازم لتشغيلها وإدامة نشاطاتها.

5 ــ تعرض صيغ الاستصناع للمخاطر الائتمانية والسوقية ولمخاطر عدم التنفيذ.

6 ــ على المصارف الإسلامية الأخذ بنماذج مناسبة من أجل قياس المخاطر التي قد تنجم عن صيغ التمويل الإسلامية.

التوصيات

لتعزيز قدرة التمويل الإسلامي فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب العمل في فيما يلي:

1 ــ ضرورة الاهتمام والتركيز من قبل المؤسسات المصرفية الاسلامية على عقد الاستصناع والاستصناع الموازي كأحد اهم صيغ التمويل الاسلامي .

2 ــ ضرورة وجود شراكة بين المؤسسات المصرفية الاسلامية والجهات الحكومية المشرفة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

3 ــ يجب على الحكومات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحل المشاكل والمعوقات التي تواجهها وتوجيهها نحو التمويل الشرعي عن طريق المؤسسات المصرفية الاسلامية .

4 ــ العمل على توفير تشريعات وقوانين تعمل على الاستفادة من صيغ لتمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

5 ــ تشجيع إقامة مؤسسات اسلامية عامة أو خاصة تعنى لضمان مخاطر التمويل بالصيغ الاسلامية للمشروعات وخاصة الصغيرة التي تعاني في كثير من الأحيان من صعوبات في الحصول على قروض من المصارف التجارية دون توفير كفالة شخصية لتحفيز وتشجيع المصارف والمؤسسات المالية لتفعيل تلك الصيغ.

المقترحات المستقبلية

1. إجراء دراسات مقارنة بين صيغة الاستصناع وغيرها من صيغ التمويل الإسلامي (كالمرابحة والإجارة) لقياس الفاعلية النسبية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. توسيع نطاق العينة لتشمل مستفيدين فعليين من التمويل بالاستصناع، إلى جانب موظفي البنوك، بهدف تقييم التجربة من وجهة نظر العميل.
3. دراسة أثر الاستصناع على مؤشرات الأداء المالي للمشروعات الصغيرة التي تم تمويلها بهذه الصيغة، مثل الربحية والاستدامة.
4. تحليل التشريعات المنظمة لصيغة الاستصناع في البيئة المصرفية الإسلامية، ومدى مرونتها أو عرقلتها لتطبيق هذه الأداة التمويلية.
5. استخدام مناهج بحث نوعية (كيفيّة) مثل المقابلات المتعمقة مع صناع القرار في البنوك الإسلامية لفهم المعوقات الإدارية والتنظيمية.
6. دراسة دور التكنولوجيا المالية (FinTech) في تسهيل عمليات الاستصناع وتبسيط الإجراءات للعملاء.
7. اقتراح نموذج تطبيقي معياري للاستصناع يمكن تعميمه في المصارف الإسلامية لدعم المشروعات الإنتاجية بشكل فعّال وممنهج.

المراجع

[1]. ـــ القرءان الكريم , والسنة النبوية .
[2]. ـــ ابن منظور ,محمد , لسان العرب , ط 3 , بيروت , دار صادر , 1424 هـــ
[3]. ـــ الخثلان , سعد , فقه المعاملات المالية المعاصرة , ط 3 , الرياض , دار الصميعي للنشر ,
[4]. 2016 م.
[5]. ـــ الزرقاء , مصطفى, عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الاسلامية المعاصرة ,جدة , المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب 1420. هـــ
[6]. ـــ المصري , رفيق , التمويل الاسلامي , ط 1 , دمشق , دار القلم , 2012 م .
[7]. ـــ بكرو , كمال ,عقد الاستصناع وصوره المعاصرة ,ط1 , طبع من وقف سعد بن محمدالمنفي ,2017م .
[8]. ـــ قحف , مندر , مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي , جدة , المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب 1425 هـــ
[9]. ـــ بن الدين امحمد و د. طردينا ,فريد , التمويل بالاستصناع ودوره في تعزيز النشاط المصرفي الاسلامي ,الجزائر , جامعة احمد دراية ادرار , 2020 م .
[10]. 10ـــ الدوابه , اشرف , التمويل المصرفي الاسلامي الاساس الفكري والتطبيقي , ط 1 , القاهرة , دار السلام , 2014 م .
[11]. القهيوي، ليث عبدالله، الوادي، بلال محمود. المش اريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.2012
[12]. ـــ أبو شنب، سامح عبدالكريم. دور التمويل الإسلامي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.2015
[13]. المكاوي، محمد محمود. (2024). التمويل بالاستصناع في البنوك الإسلامية. المنصورة: مكتبة نور.
[14]. الجدير، مصطفى خليفة بلقاسم. (2022). محددات تطبيق صيغة الاستصناع في التمويل الإسلامي: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية. مجلة الجامعي، العدد 36 (خريف)، الصفحات 228–253.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Asian Economic and Financial Review. (2023). Activating Istisna'a in Islamic Banks to Finance Housing for People with Limited Income.
2. Asian Development Bank Institute. (2019?). Leveraging Islamic Banking and Finance for Small Business (Working Paper).
3. State Bank of Pakistan – Islamic Banking Department. (2020?). Handbook on Islamic SME Financing.
4. Motasem M. Al-Dabbas. (2023). The Role of Islamic Finance in the Development of Small and Medium Enterprises in Jordan. Journal of Logistics, Informatics and Service Science, 10 (1), 20–30.
5. Nasucha, M. N., Ahmed, R., & Barre, G. M. (2019). Examining the Viability of Istisna for Project Financing: An Economic Perspective. International Journal of Management and Applied Research, 6 (4), 260–280.